احدهما في العقد والتعيين وفي الاخر في التعيين خاصة دون
العقد بان يكون قد لزمه احد الشيئين وهو بالخيار في الاخر
وانظر مع ما سبق اول الخيار من منع جمعه مع البت وهل العقد
يحكم به لعيب يتمسك ولا شيء له او يرد وظاهر انه لا شيء عليه
مشروط فيه غرض وصرف انه حلو لا يطاء الا بكارة ونحو
والشرط يبقى للحنث فانظره ان اشترى ثيوبتها او وجدها بكرا
يصدق في غير اليمين الا ببينة او قرينة كانه يشترط انها
وشاع انه يريد تزويج عبده النصراني والمناداة في السوق
كما شملها قوله ولو اشتد نوعا لو فيلو نحو وكان يشتري من نوعها
طباخة وشرط ما لا غرض فيه لغو كالجهل ولا ينفع قوله لا
اهابني العالم بحدوثه ولو جود ما العادة عدمه عطف على
مشروط ويقتضي مفهوم هذا عن قول الاصل والاكام لو احدثي شيئا
لا ينفك ومن منطوقه كما في حش ان يجد كتاب الحديث ليس فيه
صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يكفي رسم صلعم او الحاديث
يحرم جمعها فيراضمان للمشتري لكونه فاتق لا ابقاء العوض
لفسد من اصله او اقطع واذا مته او ناقص نوع عن حقه
الادمي او مستحاضة او متاخرة الحيض مما يظهر المشتري فيه
عليوية الفرج الجلاب الالحنة والاعتراض او غيبة او الحمل
او ذابيا واذكرها او شاربا خمرا ومثله اكل نحو الاقيون وهو
او الاشعر بجسده خلقة او بس زايد فوق العادة او الخصي
الجبيد او الجبر منتفخ البطن او ولد او ولد يمكن الاباق او
جدا او انقطعت طريقه لاجل ناخ او احد اصوله مجنونا عطف
على ما قبل النفي او يحنون الا بمس جلين او لا يسرق او سارقا
كوطء